**جامعة القادسية**

**كلية التربية**

**قسم التاريخ**

نيجيريا بين عامي 1983-1993

**(( قراءة في المشهد السياسي ))**

الأستاذ الدكتور الطالبة

احمد محمد طنش الشويلي آمنة سعدون عباس البو ناشي

**1438هـ 2017**

**المقدمة**

تعد نيجيريا إحدى أهم الدول الأفريقية التي تميزت بالتعدد العرقي فهي بلاد تتمتع بمساحة واسعة، وموارد طبيعية مهمة يأتي في مقدمتها النفط, مما أدى إلى استعمارها من لدن بريطانيا لمدة طويلة، فضلاً عن ذلك يتكون المجتمع النيجيري من تركيبة اجتماعية معقدة تضم أكثر من 250 قبيلة تتباين فيما بينها من حيث النسبة العددية، وقوة تأثيرها السياسي, ومن أكثر القبائل تأثيراً على الجانب السياسي هي الهوسا فولاني اليوروبا، والايبو, وقد سببت تلك التركيبة العرقية كثيراً من التصادمات الاثنية، والدينية, مما أدى إلى حكم البلاد حكماً عسكرياً منذ ان نالت استقلالها من اجل فرض السيطرة على البلاد، ومما عزز النزعة العرقية في نيجيريا السياسة التي اتبعتها بريطانيا في تقسيم البلاد في اثناء المدة الاستعمارية, وأن ما تميزت به طبيعة البلاد البشرية، والجغرافية من حيث اتساع مساحة البلاد, وصعوبة المواصلات والتواصل بين أجزائها عمق حالة الانعزال الثقافي، والعرقي بين السكان، واضعف سلطة الدولة وكرس ذلك الولاء القبلي الذي حل محل الولاء الوطني, وكان ذلك سبباً رئيساً في تفكك المجتمع النيجيري الذي ترك أثاراً مدمرة على النظام السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي في البلاد، فقد عاش المجتمع النيجيري بوسط حالة من الصراع المستمر، أدت إلى بروز ظاهرة الانقلابات العسكرية

حصلت نيجيريا على استقلالها عام 1960, وقد شهدت تطورات سياسية داخلية منذ تشكيل الجمهورية الأولى عام 1963, إذ عانت من عدم الاستقرار السياسي, وسيطرة العسكريين على الحكم في المدة من 1966-1979 , 1983-1998, باستثناء المدة 1979-1983, تم فيها تشكيل الجمهورية الثانية, ولاسيما أن سبب الانقلابات العسكرية في نيجيريا في المدة المذكورة آنفا يعود إلى ضعف البناء السياسي المتمثل بضعف الحزب الحاكم الذي لم يستطع مواكبة تطلعات المواطنين, وضعف القيادات السياسية من جراء الصراع على السلطة وطغيان الطموحات الشخصية على الولاء الوطني, والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والفساد السياسي والإداري, علاوة على ذلك العوامل الخارجية المتمثلة بالتدخلات من جهات أجنبية للتحريض على الانقلابات العسكرية لعدم خضوع السلطة الحاكمة لطلباتها وطموحاتها.

قُسّم البحث إلى مقدمة وسبع محاور وخاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات التي توصل أليها الباحث، كان المحور الأول بعنوانالانقلاب العسكري في نيجيريا عام 1983الذي قاده محمد بوهاري, إما المحور الثاني انقلاب عام 1985 الذي قاده الجنرال إبراهيم بابانجيدا وإطاحة بالحكومة العسكرية , ركز المحور الثالث على برنامج الانتقال إلى الديمقراطية (الحكم المدني ), تطرق المحور الرابع إلى دستور عام 1989 الذي كان مماثلاً, ركز المحور الثالث على برنامج الانتقال إلى الديمقراطية (الحكم المدني ), تطرق المحور الرابع إلى دستور عام 1989 الذي كان مماثلاً لدستور عام 1979 مع بعض التعديلات التي أوصى بها المكتب السياسي**,** تضمنالمحور الخامستشكيل الأحزاب السياسية **,** إما المحور السادسالانتخابات, اختتم المحور السابع بنتائج إلغاء انتخابات حزيران 1993**.**

استمد البحث مادته من مصادر كثيرة ومتنوعة وباللغتين العربية والانجليزية, ومنها الكتب و الرسائل والأطاريح الجامعية إلى جانب ذلك البحوث المنشورة في المجلات العربية والإفريقية والأجنبية, والتقارير والندوات والمؤتمرات وغيرها من المصادر، وجميعها أغنت البحث بالمعلومات**.**

**الباحثة**

**اولا : الانقلاب العسكري في نيجيريا عام 1983** ([[1]](#endnote-1))

حدث الانقلاب العسكري في الحادي والثلاثين من كانون الأول عام 1983 , تم محاصرة القصر واعتقال الرئيس النيجيري ومعظم وزرائه وبعض البرلمانيين من بينهم رئيس مجلس الجمعية الوطنية, والسيطرة على مقر رئاسة الحكومة ومبنى الإذاعة ([[2]](#endnote-2)) .

وشكلت أدارة عسكرية تألفت من تسعة عشر عضواً ([[3]](#endnote-3)), نصبت اللواء محمد بوهاري ([[4]](#endnote-4)) رئيساً للدولة ([[5]](#endnote-5)) والقائد العام للقوات المسلحة, وتألفت الحكومة العسكرية من مجلس عسكري اعلى شكل من رئيس الدولة ورؤساء الوحدات العسكرية, والمفتش العام للشرطة ونائبه, ورئيس الخدمة المدنية, وافراد عسكريين اخرون ومجلس وطني للولايات, ومجلس فيدرالي, ومجالس تنفيذية, وحكومة عسكرية في كل ولاية([[6]](#endnote-6)), وقامت الحكومة العسكرية بتعليق العمل بالدستور, وحلت الجمعية الوطنية التأسيسية, وفرضت حظراً على الأحزاب السياسية , وأحالت أكثر من 300 موظف على التقاعد من ذوي المناصب العليا في مختلف المجالات كالشرطة والكمارك ومن مؤسسات الحيوية اخرى, واعتقلت عديد من السياسيين, ورجال الإعمال ومن بينهم الرئيس السابق شيهو شاجاري ([[7]](#endnote-7)) بتهمة سوء التصرف بالشؤون المالية ([[8]](#endnote-8)) .

أصدر المجلس العسكري الأعلى في الخامس عشر من شباط عام 1984([[9]](#endnote-9)) مرسوماً منح بموجبه الحكومة صلاحية اصدار قوانين لا يمكن الاعتراض عليها أمام المحاكم ([[10]](#endnote-10)), كما قام بتطهير القوات المسلحة والموظفين المفسدين ([[11]](#endnote-11)), وبدأ الجنرال محمد بوهاري بحملة عامة ضد عدم الانضباط المعروفة بــ (الحرب ضد عدم الانضباط) ([[12]](#endnote-12)) .

تم تشكيل خمس محاكم عسكرية في الحادي عشر من نيسان عام 1984 وزعت على أنحاء البلاد لمحاكمة كبار مسؤولي النظام المدني لشيهو شاجاري المتهمين بارتكاب جرائم ضد الدولة, لاسيما ان الجنرال محمد بوهاري أعلن في أول خطاب ألقاه في الأول من كانون الثاني عام 1984 ان الادارة المدنية فشلت في القطاعات المدنية الرئيسة, لسوء ادارة الاقتصاد, وانعدام المسؤولية الحكومية, ولامبالاة الحكومة تجاه التأثيرات التي تتركها سياستها على الشعب, كما ربط هذه النقاط بحقيقة ان المدنيين كانوا يهتمون بإثرائهم الشخصي أكثر من اهتمامهم بالإدارة الصحيحة والفعالة لشؤون البلاد ([[13]](#endnote-13)) .

وألغت الدعم التي تقدمها الدولة في مجالي الصحة والتعليم, وسددت القروض القصيرة الأجل, كما شجعت الصناعيين المحليين على استخدام المواد المصنعة محلياً ([[14]](#endnote-14)), قلصت الأموال المخصصة للأشغال العامة وركزت الأموال في القطاع الزراعي, كما حاولت أقناع الذين تركوا الأرياف واستقروا في المدن بالعودة إلى أماكنهم السابقة لممارسة الزراعة والتخلي عن شراء بعض المواد الغذائية المستوردة مثل الأرز الأمريكي لارتفاع سعره, والاستعاضة عنه بمواد غذائية محلية ([[15]](#endnote-15)).

شددت الحكومة الرقابة على الواردات, وفرضت قيود على الصرف, وزيادة على التعريفات الكمركية, جمدت النفقات الرأسمالية, وقلصت المشاريع العامة ذات الأولوية, وتجميد الأجور والرواتب, وزيادة في المنتجات النفطية, إلى جانب ذلك تقييد الاقتراض الخارجي والداخلي, وخفضت تدريجياً الائتمان المصرفي للقطاع الخاص ([[16]](#endnote-16)).

فرضت حكومة بوهاري رسوم عالية على المواد الغذائية المستوردة, رفعت الرسوم المفروضة على المكائن الزراعية, كما رفعت معدل الضرائب المفروضة على المواد الغذائية المستوردة باستثناء الحنطة والشاي لكثرة استهلاكها, هجرت أكثر من (700) ألف أجنبي يقيمون بدون أوراق ترخيص رسمية في نيجيريا على أساس أنهم سبباً في الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ([[17]](#endnote-17)), فضلاً عن ذلك ان عودة العسكريين إلى السلطة تعني للنيجيريين تخفيض أسعار المواد الأساسية ودفع الرواتب المتأخرة ومحاربة الفساد والاجرام, على الرغم من ذلك ان أغلبيتهم يعرفون ان العسكريين لن يستطيعوا القضاء على الرشوة التي كانت منتشرة في البلاد لأنها لم تكن السبب الوحيد في تدهور الاقتصاد اذ عانت نيجيريا من أزمة هيكلية مرتبطة بركود سوق النفط وغياب تام للتخطيط ([[18]](#endnote-18)) .

على الرغم من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لكن الفساد بقى ولو على نطاق أضيق بسبب ندرة الأموال المتاحة للرشوة, كما لا توجد أحزاب مستفيدة من صفقات وتعاقدات الحكومات المحلية ([[19]](#endnote-19)), وكانت الأزمة الاقتصادية كانت بعيدة الحل, ميناء لاجوس يخلو من أي سفينة, وصناعة السيارات كانت مزدهرة أصبحت متدهورة لان البلد يتعذر عليه استيراد المواد التي تدخل في تجميع السيارات , علاوة على ذلك أدى غلق المصانع إلى خسارة مليون نيجيري لأعمالهم ([[20]](#endnote-20)) .

كذلك كانت الخزينة النيجيرية فارغة, الأسعار كانت مرتفعة, الى جانب ذلك استياء النيجيريين من سلطة العسكريين المتزمتة, ولاسيما إن حكومة بوهاري رفضت طلب صندوق النقد الدولي الذي يدعو إلى تخفيض قيمة العملة النيجيرية , وإذا لم تتوصل الحكومة لاتفاق ما مع صندوق النقد الدولي, فأن البنوك الأجنبية ربما تتوقف عن تمويل المشاريع الجديدة في لاجوس ([[21]](#endnote-21)) .

أصدرت حكومة بوهاري مرسوم رقم (4) في الثاني من حزيران لعام 1984 قيد حرية الصحافة وسمح بإغلاق الصحف, وبموجبه تم إعتقال ثمانية وخمسين من رجال الصحافة بتهمة التحريض ضد الحكومة العسكرية, كما أصدرت مرسوم رقم (5) لضمان حماية موظفي الحكومة من الاتهامات الملفقة التي تنشرها الصحف, وبموجبه خولت السلطة بغلق الصحف الكبرى واعتقال رجال الصحافة في حال المخالفة ([[22]](#endnote-22)), فضلاً عن ذلك حكم على بعض الصحفيين بالسجن لمدة سنة واحدة بتهمة نشر أكاذيب ومساعدة المخربين في عملية إرباك السياسة التي تتبعها الحكومة العسكرية, أما الذين يتعاطون تجارة المخدرات وبيع النفط بطريقة غير قانونية حكم عليهم بالاعدام ([[23]](#endnote-23)).

على الرغم من ان الجنرال محمد بوهاري وعد النيجيريين بتحسين الأوضاع الاقتصادية لكنه لم يستطع ذلك بسبب ما ذكر سابقاً, كما انه اهمل القضية الداخلية العرقية, ولم يهتم بنحقيق التوازن بين الفئات الاثنية واللغوية المختلفة, وكان المجلس العسكري يخضع للسيطرة شبه الكلية لأبناء المناطق الشمالية, مما أدى لاستياء كبار الضباط من الجنوبيين نتيجة لسيطرة أبناء الشمال على الجيش والحكومة في الوقت الذي كانت تتردد شائعات عن وقوع انقلاب عسكري, إلى جانب استياء نقابات العمال بسبب تجميد الأجور وزيادة الأسعار([[24]](#endnote-24)).

من الأمور الأخرى التي أثيرت ضد نظام بوهاري, واثارت سكان الجنوب الغربي (اليوروبا) ([[25]](#endnote-25)) ان نظامه ألغى مجانية التعليم الابتدائي مما أدى إلى مصاعب, ومشاكل للأهالي الذين عجزوا عن تامين إقساط المدارس لأبنائهم, وقد اضطر بعض الأهالي سحب أبنائهم من المدارس, كما حظر نشاط (الجمعية الوطنية للطلاب النيجيريين) ([[26]](#endnote-26)) و( جمعية طلاب الطب النيجيرية) لان الجمعيتين قامتا بإضراب لأنهم عارضتا سياسة الحكومة, كما قاطع بعض المحامين جلسات محاكمة المضربين, إلى جانب ذلك حكمت محاكم النظام على اربعة عشر حاكم من حكام الولايات السابقين بالسجن لمدة تزيد على (20) عام بتهم الاختلاس , كما وضعت أغلبية الشخصيات العسكرية والمدنية في السجن بتهم مماثلة ([[27]](#endnote-27)) .

أقصى بوهاري العديد من الضباط المتوسطي الرتب, مما أثار استياء العسكريين, ولا سيما بين صغار الضباط الذين كانوا مستاءين من الحكومة لأنها ألغيت سفرهم إلى الخارج للتخصص في الكليات خارج نيجيريا في بريطانية وباكستان والهند وجعلت التخصص أمرا داخلياً, كما ان النظام العسكري لم يحددوا أي موعد لإعادة السلطة إلى حكومة مدنية([[28]](#endnote-28)), إن الانتقال إلى الديمقراطية لم يكن مسالة ذات أولوية بالنسبة لحكومته, على الرغم من إن بوهاري بدا نظام التدابير المضادة ضد الأزمة الاقتصادية التي وصلت بعد سنوات الطفرة النفطية سوء, هذه التدابير والاستياء الذي عم السكان والجيش داخل البلاد انهار النظام في انقلاب عسكري في السابع والعشرين من آب عام 1985 بعد سنة وثمانية أشهر ([[29]](#endnote-29)) .

يمكن القول أن حكومة محمد بوهاري العسكرية ورثت من الحكومة المدنية أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية متدهورة , ولاسيما ان الفساد السياسي والاداري في بنية الحكومة المدنية تعد من ابرز الذرائع التي يتحجج بها قادة الانقلاب العسكري, الى جانب ذلك عدم توصلهم الى اتفاق مع صندوق النقد الدولي, بالرغم من التدابير التي اتخذتها الحكومة العسكرية لمعالجة الأزمة التي تعرضت لها نيجيريا, لكن الذي زاد الأمور سوء قيام الحكومة العسكرية بإصدار قرارات قيدت الحريات الاساسية, وفرضت جبايات وضرائب جديدة مما أدى إلى استياء النيجيريين, ولا سيما بعد سيطرة الشماليين على أغلب المناصب الحكومية أدى إلى استياء الجنوبيين من سياسة حكومة محمد بوهاري العسكرية التي أطيح بها في انقلاب عسكري 1985, لذلك كان للثغرات الداخلية والعوامل الخارجية اثراً كبيراً في دعم وتدبير الانقلاب العسكري لاسقاط الحكومة القائمة المناوئة لمصالح هذه القوى.

**ثانيا :انقلاب عام 1985**

حدث الانقلاب في السابع والعشرين من آب لعام 1985 ,أعلن المجلس العسكري الجديد تعين الجنرال إبراهيم بابانجيدا([[30]](#endnote-30)) رئيساً للدولة, وقد برر بابانجيدا الانقلاب بسبب فشل محمد بوهاري في معالجة مشاكل البلاد الاقتصادية وأساءته في أدارة السلطة وتقيده للحريات المدنية , حلت الحكومة العسكرية المجالس العسكرية السابقة, لاسيما ان المجلس العسكري الأعلى هو أعلى هيئة حاكمة في عهد بوهاري وقد تم حله لأنه تجاهل مطالب ورغبات الشعب النيجيري, وتم تشكيل المجلس الحاكم للقوات العسكرية بدلاً من المجلس العسكري الأعلى, والذي تألف من 28 عضوا ([[31]](#endnote-31)) .

تعهد بابانجيدا بعد تسلم السلطة بتنمية الاقتصاد الوطني والقضاء على الفساد, وإدخال الإصلاحات في مؤسسات الدولة كافة ([[32]](#endnote-32)), وتحسين أوضاع فئات الدخل المنخفض, وإلغاء المرسوم رقم (4) بموجبه تم فرض الرقابة على الصحافة, واحترام حقوق الإنسان, كما أكد إن الحكومة سواء كانت مدنية أو عسكرية تحتاج إلى موافقة الشعب إذا ما أرادت إن تحكم بفاعلية ([[33]](#endnote-33)), وللحصول على الدعم الشعبي المباشر قام إبراهيم بابانجيدا بإطلاق سراح الصحفيين المعتقلين وإعادة النظر في قضايا المعتقلين السياسيين الذين تم اعتقالهم في عهد بوهاري من خلال تشكيل لجنة تحقيق قضائية, وإعادة تنظيم البوليس السري, وحماية الحقوق المدنية, كما تعهد بإصلاح أجهزة المخابرات ([[34]](#endnote-34)) .

وضعت الحكومة العسكرية برنامج التكيف الهيكلي الاقتصادي في عام 1986 لمعالجة الأزمة ألاقتصادية إلا إن جدولة الديون الخارجية والأزمة الاقتصادية أدت إلى انخفاض الدخل وارتفاع معدلات البطالة خلال النصف الثاني من الثمانينات ([[35]](#endnote-35)) , فضلا عن الأوضاع الاقتصادية المتدهورة , تخلت عن وعودها في الحريات المدنية بسبب برنامج التكيف([[36]](#endnote-36)).

أنشأت الحكومة العسكرية المجلس الاستشاري للقوات المسلحة في عام 198, وكان بمثابة وسيط بين الحكومة والمجلس الحاكم للقوات العسكرية, كما قامت بتغير وزراء وحكام الولايات, كان نصف أعضاء المجلس الحاكم للقوات العسكرية من المسلمين الشماليين, فضلاً عن رؤساء الجيش والشرطة من المسلمين, هذه المناصب أدت إلى مناهضة الحكومة العسكرية من خلال المظاهرات التي قادها المسيحيين في بعض المدن الشمالية([[37]](#endnote-37)), على الرغم من تعهد بابا نجيدا بالقضاء على الفساد بكل أنواعه لاسيما الفساد بمعنى استغلال المنصب للحصول على المصالح الشخصية , لكنه والعسكريين الآخرين استولوا على أملاك الدولة واحتكروا كل شي لحسابهم([[38]](#endnote-38)).

نستنتج مما سبق كان للسلطة العسكرية دوراً مركزياً في تحقيق المصالح الشخصية سواء القبلية أو الطبقية وغيرها, فقد استئثار رجال الحكومة بالمناصب والثروة الوطنية لصالحهم .

تم تقسيم نيجيريا في حكم ابراهيم بابانجيدا إلى عشرين ولاية في عام 1989 بعد ان كانت تسعة عشر ولاية عام 1976, وهي (انامبرا, باوتشي, بيندل, بينوى, بورنو, الأنهار, ايدو, ايمو, كادونا, كانو, كاتسينا, لاجوس, النيجر, تقاطع الأنهار, اوجون, سوكوتو, اوندو, كوارا, الهضبة, تشورينس) ([[39]](#endnote-39)), وتم نقل العاصمة من لاجوس إلى ابوجا ([[40]](#endnote-40)) في عام 1991, وفي العام نفسه تم تقسيم نيجيريا إلى ثلاثين ولاية وهي (ابيا, اداماوا, انامبرا, باوتشي, بينوى, بورنو, الانهار, ايدو, ايمو, دلتا, اينوغو, جيجاوا, كادونا, كانو, كاتسينا, كيبي, كوجي, اوسون, الهضبة, تارابا, يوبي, لاجوس, النيجر, تقاطع الانها, اوجون, سوكوتو, اوندو, كوارا, الهضبة, تشورينس), وكان الغرض من ذلك هو للقضاء على التوترات السياسية والاجتماعية, ولغرض اضعاف الجماعات الاثنية المهيمنة وتفتيتها([[41]](#endnote-41)) . لاسيما ان التركيبة السكانية للمجتمع النيجيري أتسمت بالتعقيد لأنَّهُ مجتمع تعددي قبلياً وثقافياً ولغوياً ودينياً وإقليميا , أمام ذلك تمسكت المجموعات العرقية الاثنية بطابعها القبلي الذي ساد في نيجيريا وطغى على سلطة الدولة , لذلك سعت الحكومات المتعاقبة على حكم البلاد إلى أنشاء المزيد من الولايات , لتحقيق التوازن بين الوحدات المكونة للاتحاد الفيدرالي والتقليل من حدة النزاعات العرقية .

جدير بالذكر إن وعود الجنرال ابراهيم بابا نجيدا الاصلاحية في الجوانب كافة, كانت مجرد وعود لتثبيت سلطته, ومما يدلل على ذلك ان ادارته اساءت استخدام السلطة, وانتهكت حقوق الإنسان, وفشلت في معالجة مشاكل البلاد الاقتصادية, واستولت على أملاك الدولة, فضلا على أعادة رسم خريطة التوازنات العرقية والإقليمية في البلاد من خلال إضافة عشرة ولايات جديدة ليصبح الاتحاد النيجيري مكونا من ثلاثين ولاية عاصمتها ابوجا لأجل إفساح المجال للكيانات الاثنية الصغيرة للظهور على الساحة السياسية .

**ثالثا : الانتقال إلى الديمقراطية (الحكم المدني )**

قررت ادارة بابانجيدا عام 1986 وضع برنامج للتحول الديمقراطي, ولتنفيذه تم إنشاء مكتب سياسي كلف بمهمة وضع برنامج زمني للانتقال الشامل من الحكم العسكري إلى حكومة ديمقراطية منتخبة([[42]](#endnote-42)), كانت اهم خطواته تخلي بابانجيدا عن منصبه العسكري في التاسع من آيار عام 1989 والاستقاله من مقعد رئاسة الدولة بعد إنتخاب رئيس مدني للبلاد في مدة أقصاها تشرين الأول عام 1992 ([[43]](#endnote-43)) .

تم إنشاء المكتب السياسي عام 1986, تألف من سبعة عشر عضواً من الاكادميين وموظفي الخدمة المدنية, وكان أحد أعضاء المكتب السياسي بافي ملرBafyau Myeleri) )([[44]](#endnote-44)), كانت مهمته وضع برنامج للانتقال على أساس الاراء من خلال مناظرات وطنية, أوصى المكتب السياسي في تقريره إن يتم عرض إيديولوجية اشتراكية من خلال عملية التعبئة الاجتماعية, وتعزيز دور الحكومات المحلية التي لها دور فعال في الحكومة ([[45]](#endnote-45)) .

كما أوصى بتشكيل حزبين ([[46]](#endnote-46)), بعد ذلك يمثل خروجاً على نظام التعددية الحزبية في الماضي, وكان باعتقاد أغلب أعضاء المكتب السياسي إن نظام الحزبين هو أفضل وسيلة لضمان نجاح انتخابات وطنية ([[47]](#endnote-47)), لذلك قبلت الحكومة العسكرية التوصيات باستثناء اقتراح إنشاء نظام اقتصادي اجتماعي يتم في إطاره تأميم البنوك, وشركات التامين, وتقليص دور القطاع الخاص, اذ عدته الحكومة العسكرية غير ملائم يدخل لمقتضيات صنع السياسة الداخلية الجديدة ([[48]](#endnote-48)).

وناقش المكتب السياسي تطبيق الشريعة الاسلامية, لاسيما بعد انضمام نيجيريا الى منظمة المؤتمر الاسلامي في عام 1986, وقد طالب مسلمو الشمال بتطبيق الشريعة الاسلامية, الا ان المسيحيين رفضوا ذلك واصروا على التمسك بعلمانية الدولة وفقاً لما نص عليه دستور 1979, مما ادى الى اضطرابات طائفية وعرقية ادت الى مقتل العشرات من سكان ولاية كادونا, وعلى اثر ذلك انشأ بابانجيدا لجنة استشارية في حلّ الازمات الدينية([[49]](#endnote-49)).

وشكلت لجنة لمراجعة الدستور, ولجنة الانتخابات الوطنية([[50]](#endnote-50)) للتصديق على مسودة الدستور برئاسة البروفسور همفري نوسو (Humphrey Nowo ), وأوصى المكتب السياسي بإنشاء المجالس المحلية من خلال انتخابات غير حزبية, وإقامة جمعية تأسيسية لمناقشة المسائل الحساسة, واتخاذ ألقرارات, وبقاء الجيش في السلطة حتى عام 1989 للإشراف على عملية الانتقال للحكم المدني([[51]](#endnote-51)).

**رابعا : دستور عام 1989**

تم إدخال عشر تعديلات على دستور عام 1989 الذي كان مماثلاً لدستور عام 1979 مع بعض التعديلات التي أوصى بها المكتب السياسي, أصدر المجلس الحاكم الدستور الجديد بموجب المرسوم رقم (12), أما التعديلات فهي كالأتي([[52]](#endnote-52)):-

التعديل الأول : حذف المادتين (42 و43) التي تنص على مجانية التعليم إلى (عمر) الثامنة عشر, والرعاية الطبية المجانية للأشخاص حتى عمر الثامنة عشرة أو أكثر من خمسة وستين, والمعاقين, وذوي الاحتياجات الخاصة.

التعديل الثاني :ينص على تبسيط اختصاص الشريعة ومحاكم العرفية والاستئناف .

التعديل الثالث : إصلاحات الخدمة المدنية .

التعديل الرابع : تحديد الحد الأدنى (للعمر) لرئيس الدولة من (35-40 ) عام,لأعضاء مجلس الشيوخ وحكام الولايات من (30-35) عام بعد ان كان (30) عام على الأقل, أما أعضاء مجلس النواب (21) عام, و (25) عام للمجالس الحكومية المحلية .

التعديل الخامس : إنتخاب رئيس الدولة والحكام الأخريين لمدة أربع سنوات , وأقصى مدة لولايتين .

التعديل السادس : تعزيز إستقلال القضاء من خلال تشكيل لجنة للخدمات القضائية.

التعديل السابع : أنشاء لجنة لخدمة القوات المسلحة للإشراف على الامتثال لإحكام النظام الاتحادي الفيدرالي

التعديل الثامن : تخفيض عدد مستشاري رئيس الدولة من (7-3), تخفيض عدد ممثلي مجلس الشيوخ في الولايات من (5-3) أعضاء عن كل ولاية .

التعديل التاسع : نقل القضايا التي تتعلق بالأمن القومي من سيطرة المجلس الوطني, لأنه من وجهة نظر المجلس الحاكم انه :"يفضح كبار المسئولين التنفيذيين لإلغاء العجز في مواجهة التهديدات للأمن " ([[53]](#endnote-53)).

التعديل العاشر : القضاء على القسم 1 (4) من مشروع تجريم الانقلابات وجعلها جريمة جنائية.

وقد حذف التعديل الحادي عشر وهو أحكام النهي عن الحكومة الاتحادية للحصول على قروض خارجية من دون موافقة الجمعية الوطنية ([[54]](#endnote-54)) .

يتضح مما سبق أن دستور 1989 مشابه لدستور 1979 مع بعض التعديلات الطفيفة منها تخفيض عدد أعضاء مجلس الشيوخ, فضلاً عن ذلك يقوم النظام السياسي الجديد على نظام حزبين , احد الحزبين يمثل المسلمين الذين يمثلون نسبة 50% من السكان, والحزب الأخر يمثل المسيحيين ونسبتهم 40% من السكان, كان الغرض من هذه التعديلات لتحقيق التوازن بين المجموعات الاثنية المختلفة من جهة وبين الولايات من جهة أخرى, لكن التغير المستمر على الدستور يؤدي إلى ضعفه لأنه يسبب خللاً في مدى تلاحم الاتحاد الفيدرالي, وتفوق الولايات على حساب الحكومة المركزية, على الرغم من ذلك يعد وضع الدستور من ابرز الخطوات الحيوية بعد الانقلاب تجاه العودة الى الحكم المدني الديمقراطي, لان الحكومة الجديدة ستعمل بموجبه بعد انسحاب العسكريين من السلطة .

**خامسا : تشكيل الأحزاب السياسية**

وضع المكتب السياسي شروط ومواصفات الحزبين تمثلت كالأتي :

1. قبول الفلسفة الوطنية للحكم .
2. إن تكون الاختلافات بين الحزبين على أساس أولويات واستراتيجيات تنفيذ الأهداف الوطنية.
3. إن تكون عضوية الحزبين مفتوحة لكل النيجيريين بصرف النظر عن مكان الميلاد, الجنس, الانتماء ألاثني, وقد فرض المجلس الحاكم حظر على عضوية السياسيين القدامى في الحزبين لفترات مؤقتة أو مدى الحياة .
4. إن يعكس تشكيل وعضوية اللجنة التنفيذية لكلا الحزبين الطابع الفيدرالي لنيجيريا([[55]](#endnote-55)).

أعلن بابانجيدا عام 1989 عن تشكيل حزبين هما, الحزب الديمقراطي الاجتماعي بزعامة مشهود بيولا([[56]](#endnote-56)), وحزب المؤتمر الجمهوري الوطني بزعامة منير توفا([[57]](#endnote-57)), وقد شملت عضوية حزب المؤتمر إلى حد كبير المؤيدين السابقين للحزب الوطني النيجيري وحزب المؤتمر الشعبي النيجيري([[58]](#endnote-58)), وذلك دون النظر للأحزاب الستة الذين تم ترشيحهم من قبل لجنة الانتخابات الوطنية للاختيار من بينهم([[59]](#endnote-59)).

**سادسا : الانتخابات**

وفقاً لدستور عام 1989 أجريت انتخابات المجالس المحلية, وانتخابات حكام الولايات ومجالسها التشريعية في الولايات في السابع من كانون الأول من عام 1991([[60]](#endnote-60)), وقد سادت الفوضى هذه الانتخابات ولاسيما بعد ان أعلنت الحكومة العسكرية عن إضافة(10) ولايات جديدة ليصبح الاتحاد النيجيري مكون من (30) ولاية, وذلك قبل إجراء الانتخابات بفترة قليلة, وعدّ ذلك مخالفاً لتوصيات المكتب السياسي وهو عدم إنشاء ولايات جديدة إلا بعد ثلاث سنوات من عودة الحكم المدني, كما زادت عدد وحدات الحكم المحلي, كما زادت عدد مجالسها من (453-589) مجلس محلي([[61]](#endnote-61)) .

أجريت الانتخابات التشريعية على مستوى الاتحاد في الرابع من تموز لعام 1992, فاز فيها الحزب الديمقراطي الاجتماعي على مجلس الشيوخ بـ (52) مقعد من أصل (91) مقعد, أما حزب المؤتمر الجمهوري الوطني فاز بـ (37) مقعد من أصل (91), وفي انتخابات مجلس النواب فاز الحزب الديمقراطي الاجتماعي (314) مقعداً من أصل (593) مقعد, وفاز حزب المؤتمر الجمهوري الوطني (275) مقعد, اما تخفيض عدد ممثلي مجلس الشيوخ وزيادة عدد ممثلي مجلس النواب, يعود لتعديلات دستور عام 1989, وزيادة عدد الولايات ايضاً, بلغ عدد المشاركين بلغ(15,800,776) ناخب لمجلس الشيوخ, اما مجلس النواب بلغ عدد المشاركين (16,905,871) ناخب ([[62]](#endnote-62)).

أجريت الانتخابات الرئاسية في الثالث والعشرون من حزيران لعام 1993, تنافس فيها مشهود ابيولا عن الحزب الديمقراطي الاجتماعي, ومنير توفا عن حزب المؤتمر الجمهوري الوطني بلغ عدد الناخبين الذين تم تسجيلهم (39,000,000) ناخب, اما عدد المشاركين بلغ (14,293,396)([[63]](#endnote-63)), جدول رقم (1) يبين نتائج الانتخابات الرئاسية لعام 1993 .

نتائج الانتخابات الرئاسية لعام 1993

جدول رقم (1) ([[64]](#endnote-64))

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| اسم المرشح | اسم الحزب | عدد الأصوات | نسبة الأصوات % |
| مشهود ابيولا | الحزب الديمقراطي الاجتماعي | 8,357,246 | 58% |
| منير توفا | حزب المؤتمر الجمهوري الوطني | 5,878,685 | 42% |

فاز مشهود ابيولا بأغلبية الأصوات في (19) ولاية من أصل (30) ولاية, بنسبة 58% من الأصوات, أما منير توفا حصل على نسبة 42% من الأصوات ([[65]](#endnote-65)), ولم تكتمل تلك الانتخابات, فقد أعلنت المحكمة الدستورية عدم شرعيتها وصودرت نتائجها([[66]](#endnote-66)), بررت الحكومة العسكرية ذلك بان الاعتراض على نتائج الانتخابات قد يهدد سلامة الجهاز القضائي في البلاد, وإن كلا المرشحين مشهود ابيولا, ومنير توفا استعملا المال من اجل أفساد العملية الانتخابية([[67]](#endnote-67)) .

كان باعتقاد كثير من النيجيريين في الأشهر التي سبقت الانتخابات ان الجيش سوف يجد ذريعة أخرى للبقاء في السلطة, وكان احد أسباب اعتقادهم هو الحملة التي قامت بها جمعية ([[68]](#endnote-68)) تابعة للمرشح لمنصب رئاسة الدولة منير توفا نادت ببقاء بابا نجيدا بالسلطة في منصبه([[69]](#endnote-69)), لان وصول مسعود ابيولا إلى السلطة سيكون بداية لفتح ملف الفساد السياسي في نيجيريا, لاسيما ان الشائعات بشان القصور التي يمتلكها العسكريون, وإيرادات النفط التي كانت تحول إلى بنوك أوربية في حساباتهم الخاصة, في الوقت الذي دعا المواطنين إلى التقشف الاقتصادي([[70]](#endnote-70)), وكانت رغبة بابانجيدا فوز منير توفا لأنه ينتمي لقبائل الهوسا-فولاني اكبر قبائل نيجيريا, ومنير توفا أكثر ولاءً لبابانجيدا من الآخرين لأنه دعا الى بقاء بابانجيدا في السلطة حتى عام 2000 ([[71]](#endnote-71)) .

نستنتج مما تقدم إن الجنرال إبراهيم بابا نجيدا عندما تولى السلطة عام 1985 عمل على تحشد الدعم لحكومته , والذي جاء مع برنامج أعادة السلطة إلى أدارة مدنية , لكن الحقيقة أن نظام إبراهيم بابا نجيدا لم يكن مستعداً للتخلي عن السلطة للمدنين , لذلك شرعت الإدارة العسكرية في مناورات سياسية للحفاظ على السلطة بيد العسكريين , والذي اثبت ذلك هو إلغاء نتائج انتخابات حزيران 1993, فضلاً عن ذلك ضعف وفساد المؤسسات الدستورية والسياسية في عهده التي فشلت في معالجة الاوضاع المتدهورة الاقتصادية, والاجتماعية, وادت الى عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا.

**سابعا : نتائج إلغاء انتخابات حزيران 1993**

أثار إلغاء نتائج الانتخابات سلسلة من المظاهرات في عدد من المدن الرئيسية منها (لاجوس, بنين, ابيادان وابيوكوتا ), تعرض الكثيرين من المتظاهرين للضرب من قبل الجيش([[72]](#endnote-72)), وقتل أكثر من (100) متظاهر من مؤيدي الديمقراطية, كما اعتقل مئات من الناشطين, ومنظمي حقوق الإنسان, وقادة النقابات العمالية, والصحفيين, والطلاب, وأصدرت الحكومة العسكرية مرسوماً رقم (34) قيد حرية الصحافة ([[73]](#endnote-73)) .

امام ذلك أعلن النيجيريين في الثاني عشر من آب لعام 1993 العصيان المدني, وطالبوا بإنهاء الحكم العسكري وإعادة الحكم المدني([[74]](#endnote-74)), واستاءت الدول الأوربية التي كانت تدعوا دول العالم الثالث إلى الأخذ بالديمقراطية, واحترام حقوق الإنسان, على اثر ذلك قامت وزارة الخارجية البريطانية بسحب مستشاريها العسكريين من نيجيريا, وأوقفت برامج تدريب أفراد قواتها المسلحة, وهددت بوقف المساعدات الغربية إلى نيجيريا اذا استمر المجلس العسكري برفضه تسليم السلطة للفائز بالانتخابات الملغاة([[75]](#endnote-75)), وهددت بتجميد (1145) مليون دولار من المساعدات, ومنع منح تأشيرات دخول المسئولين النيجيريين, الى جانب ذلك هددت الولايات المتحدة الأمريكية بحملة دولية ضد أي محاولات من جانب إدارة بابانجيدا للبقاء في السلطة إلى ما بعد السابع والعشرين من آب لعام 1993 ([[76]](#endnote-76)), علماً ان الولايات المتحدة الامريكية كانت تدعم انظمة حكم ديكتاتورية في افريقيا حفاظاً على مصالحها من دون الاهتمام بالحكم الديمقراطي ومارست دوراً من خلال الانظمة الموالية لها اضعفت فيه القدرة التنظيمية للقوى المعارضة لها, إلا أن مصالحها تطلبت ايجاد انظمة لها قدر من الاستقرار، وقدرة على منع تغيير جذري يخرج دول افريقيا من تبعيتها, لذلك اتجهت الى دعم انظمة ذات ديمقراطية مقيدة تابعة لها، مع تعزيز علاقتها بها، من دون احداث تغيير جذري في التوجهات الاقتصادية والسياسية لتلك الانظمة بما يتلاءم مع مصالحها([[77]](#endnote-77)).

ومما زاد الأمور سوء إن البلاد كانت تمر بضائقة اقتصادية, انخفاض حاد في صادرات النفط, وارتفاع تكاليف المعيشة, وزيادة معدلات البطالة, وضعف الهياكل الأساسية, وعدم كفاية حماية الصناعات المحلية, وانخفاض قيمة العملة, ارتفع نسبة الديون الخارجية, وكذلك تفاقمت الصعوبات الاقتصادية العرقية والطبقية, والانشقاقات الدينية, فضلا على غادر البلاد الكثير من الفنيين والأساتذة والأطباء والمحامين والمهندسين ورجال الإعمال إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا, إذ تتوفر فيها فرص عمل ورواتب أعلى, ساهمت هجرت المهنيين في تدهور الاقتصاد النيجيري([[78]](#endnote-78)) , وبسبب هذه الضغوط التي قام بها المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان , إلى جانب تلك الضغوط اجبر بابانجيدا التخلي عن السلطة في السادس والعشرين من آب لعام 1993([[79]](#endnote-79)), بعد إن تم تشكيل حكومة انتقالية تضم خمسة عسكريين و ثمانية عشر مدني برئاسة ارنست شونيكان([[80]](#endnote-80)), وهو من المقربين لبابانجيدا ([[81]](#endnote-81)) .

بعد تشكيل الحكومة الانتقالية أعلنت النقابات العمالية إضرابا مفتوحاً حتى عودة مشهود ابيولا الذي سافر للدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية لتحشد الدعم الدولي لقضيته, كما أعلن رؤساء خمسة ولايات نيجيرية جنوبية وهي (اويو, ايدوا, اندوا, اوجون واوسن ) رفض التعاون مع الحكومة الانتقالية والتمسك بنتائج انتخابات حزيران 1993, نجح الإضراب وقدم ارنست استقالته في الرابع عشر من تشرين الثاني لعام 1993([[82]](#endnote-82)), ولاسيما بعد إن أعلنت المحكمة الدستورية العليا عدم شرعية الحكومة المدنية ([[83]](#endnote-83)) .

يمكن القول ان الجنرال بابانجيدا منذ استلمه السلطة عمل على تعليق وتعديل بعض مواد الدستور بما يتمشى مع الحكم العسكري, فضلا عن ذلك كان نظام حكمه دكتاتورياً, اذ غيب جميع أشكال المعارضة, واستخدم القوة في تنفيذ سياسته , وكان يرمي الى استمرار حكم البلاد عسكرياً, وعلى الرغم من ضغط المنظمات النيجيرية لمعارضة حكمه, الا انها لم تكن قادرة على تغير الاوضاع, وكان الضغط الخارجي سبباً رئيساً اجبره على التنحي عن السلطة, لخشيته من الاطاحة به من لدن جهات خارجية.

**الخاتمة**

بعد ان نالت البلاد استقلالها عام 1960 شكلت فيها اول حكومة ديمقراطية لكنها لم تستمر طويلاً إذ سرعان ما سقطت على يد العسكر بسبب ما خلفتهُ السياسة البريطانية من جراء تقسيم البلاد إلى ثلاثة أقاليم وأصدارها مجموعة من الدساتير التي أدت إلى إضعاف الولاء الوطني، وتغليب الولاء القبلي الإقليمي مما ادى الى ظهور احزاب عدة ارتكزت مبادئها على أسس عرقية إقليمية، ومثل كل حزب إقليم معين، الى جانب ذلك كان للمؤسسة العسكرية دوراً فعالاً في الهيمنة على الساحة السياسية النيجيرية, لذلك قرر اوباسانجو بعد وصوله إلى السلطة إعادة نيجيريا إلى الحكم المدني من خلال أعداد مشروع الدستور الذي سعى إلى إقامة حكومة مدنية مستقرة، وفعالة تقوم على نظام الحكم الرئاسي, وسمح بتعدد الأحزاب، ووضع شروط، ومواصفات تضمن وطنية الأحزاب في محاولة لحل مشكلة العرقية التي كانت السبب الرئيسي في الصراع السياسي .

تم الانتقال إلى حكومة ديمقراطية (1979-1983 ), اذ لم تستمر الجمهورية الثانية طويلا إذ سقطت بيد الدكتاتورية العسكرية مرة أخرى , بمبررات محاربة الفساد الإداري والرشوة في مؤسسات الدولة وحماية حقوق الانسان, ولاسيما ان بابانجيدا قرر التخلي عن منصبه العسكري وترك رئاسة الدولة بعد انتخاب رئيس مدني في مدة أقصاها في تشرين الأول عام 1992 , من خلال اجراء تعديل على دستور عام 1989 , وتشكيل حزبين , وإجراء انتخابات , على الرغم من محاولته أعادة الحكم المدني للبلاد ,إلا أن محاولته لم تكن جدية , ولاسيما بعد إلغاءه نتائج انتخابات عام 1993 , إلى جانب ذلك الضغوط الدولية والداخلية التي طالبت بإعادة الحكم المدني للبلاد والتداول السلمي للسلطة , هذه الضغوط أجبرته على التخلي عن السلطة لحكومة مؤقتة .

لذلك تعد الانقلابات العسكرية في نيجيريا من ابرز مظاهر عدم الاستقرار السياسي , ولاسيما ان نسبة كبيرة من سكانها يعانون من الأمية والذي أدى إلى الانخفاض في درجة الوعي السياسي وحال من دون تحقيق مشاركة سياسية فعالة للجماهير في مؤسسات ديمقراطية مستقرة ودائمة تهيمن عليها الإدارات المدنية , أمام ذلك كان حافزاً رئيساً لسيطرة العسكر على السلطة من خلال الانقلابات, والتي أدت إلى عرقلت مسيرة الديمقراطية والتنمية في البلاد .

**الهوامش**

1. () كان من أسباب التدخل العسكري في السياسة النيجيرية خلال 1966-1993 يعود لعوامل داخلية وخارجية, تمثلت العوامل الداخلية في الولاء القبلي, الاختلافات الإقليمية, الأحزاب السياسية القائمة, تسييس الجيش, الخلاف حول تعدد السكان أزمة الانتخابات خلال الستينات, الفساد والمحسوبية الإقليمية, انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية, عدم وجود قيادة نزيهة وموثوق بها وسوء أدارة الأموال العامة, فضلا عن السياسة التي اتبعتها بريطانية في تقسيم البلاد, ومحاباة قبيلة على حساب اخرى, اما العوامل الخارجية تمثلت بتدخل الدول الكبرى في شؤون البلاد من خلال توريد الاسلحة وتقديم المعونة في تدريب الجيش والشرطة, والقروض, وسيطرة شركاتها على صناعة النفط وغيرها. للمزيد من المعلومات ينظر: أزاد محمد سعيد, الانقلابات العسكرية في العالم الثالث (1946-1991), رسالة ماجستير غير منشورة, (جامعة بغداد , كلية العلوم السياسية : 1995 ), ص ص 126-142 ؛

   Mary D.Mai-Lafia, Nigerian Governmient and Politics, National Open University of Nigeria, school of Management Sciences, Course Gulde : MPA 841, Uiniversity of Jos, Nigeria, Uint 8, p. 3. [www.nouedu.net/.../MPA%20841%20NIGERIAIAN%20GOVERNMENT%2](http://www.nouedu.net/.../MPA%20841%20NIGERIAIAN%20GOVERNMENT%252) [↑](#endnote-ref-1)
2. () صباح محمود محمد, نيجيريا شيخو شيغاري والانقلاب العسكري, الجامعة المستنصرية, معهد الدراسات الأسيوية والأفريقية, سلسلة الأرشيف والتوثيق, رقم (8), بغداد, 1984, ص 105 . [↑](#endnote-ref-2)
3. () Y.Bradshaw & M. Wallace, Global Inequalities, Pine Forge Press, California, 1996,p. 87 . [↑](#endnote-ref-3)
4. () محمد بوهاري :( 1942- )ولد في قرية دورا في ولاية كاتسينا شمال البلاد, وهو من أسرة مسلمة, دخل الكلية العسكرية النيجيرية في كادونا, ثم درس الفنون العسكرية في بريطانية, انضم إلى قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية في أوائل الستينات, تقلد مناصب عديدة, أصبح عضواً في المجلس العسكري الأعلى ثم شغل منصب القائد العام (1978-1979 ) في ايبادن ثم جوس, عين رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة النيجيرية (1984-1985 ) عزل عام 1985 في محاولة انقلابية بقيادة الجنرال إبراهيم بابا نجيدا . للمزيد من المعلومات ينظر :

   John N.Paden, Muslim Civic Cultures and Conflict Resolution The challenge of Democratic Fedralism in Nigeria, Bookings Institution Press,Washington ,D.C. [↑](#endnote-ref-4)
5. () تألفت الحكومة العسكرية من عدة مجالس منها : مجلس عسكري أعلى, ومجلس وطني للولايات, ومجلس فيدرالي, ومجالس تنفيذية وحكومة عسكرية في كل ولاية, للمزيد من المعلومات, ينظر : صباح محمود محمد, المصدر السابق, ص 106 . [↑](#endnote-ref-5)
6. () Peter A.Essoh & Harry Dennis Udon, Leadership and the Development Paradox in Nigeria , International Journal of Arts and Social Science, Vol.2 , No.3, April 2014, p. 72 . [↑](#endnote-ref-6)
7. () شيهو عليو عثمان شاجاري (1924- ), ولد في قرية شاجاري في ولاية سوكوتو, تلقى تعليمه الابتدائي في مدرسة يابو, والمتوسطة في مدرسة سوكوتو, أكمل تعليمه في كلية كادونا,عمل كمدرس قبل اشتغاله بالسياسة, انتخب عضوا في مجلس النواب في عام 1954,كان مفوض في الشؤون المالية, أصبح زعيما للحزب الوطني النيجيري, وصل للسلطة 1979 من خلال انتخابات تنافسية, ثم فاز في انتخابات عام 1983, لكن سوء الحالة الاقتصادية والفساد في أدارته, أدى إلى انقلاب عام 1983 بقيادة محمد بوهاري الذي أطاح بحكومته, واعتقل شاجاري بتهمة الفساد . للمزيد من المعلومات ينظر :

   Toyin Falola & Ann Genova, Historical Dictionary of Nigeria, Historical Dictionaries of Africa, No . 111, U.S.A, 2009, p. 325 . [↑](#endnote-ref-7)
8. () أزاد محمد سعيد , المصدر السابق, ص 78 ؛ محمود شاكر, التاريخ الإسلامي, -15- التاريخ المعاصر غرب إفريقيا 1924-1992, ط2, المكتب الإسلامي, بيروت,1997, ص 306 . [↑](#endnote-ref-8)
9. () تألف المجلس العسكري الأعلى من رئيس للدولة, ورؤساء الوحدات العسكرية, والمفتش العام للشرطة ونائبه, ورئيس الخدمة المدنية, وأفراد عسكريين آخرين. للمزيد من المعلومات ينظر: Toyin Falola & Ann Genova ,Op .Cit, p. 337 . [↑](#endnote-ref-9)
10. () Arthur Carl Levan, Dictators ,Democrat and Development in Nideria, Theses Doctor, Us San Diego, 2006, p.77. [↑](#endnote-ref-10)
11. () David Imhonopi, Leadership Crisis and Corruption in the Nigerian Public Sector : An Albatross of National Developnent, the African Symposium:An Online Journal of the Afican Educational, Vol .13, No .1 , June 2013 , p. 81. [↑](#endnote-ref-11)
12. () Peter A.Essoh & Harry Dennils Udoh , Op.Cit ,p. 72 . [↑](#endnote-ref-12)
13. () للمزيد من المعلومات حول محاكمة كبار مسؤولي الدولة , ينظر :

    Victor A.O.Adetula & Other,s, Money and Politics in Nigeria, Edited by : Victor A.O.Adetula, Printed in Abuja, 2008, p. 45 . [↑](#endnote-ref-13)
14. () Olusoji George, Military Interventions in The Nigerian Politics : A Timed Bomb’ Waiting to Explode ? The Avowal of A New Management Elites , International Journal of Business, Humanities and Techndogy ,Vol.2 ,No.5,August 2012, p. 196 . [↑](#endnote-ref-14)
15. ()H.C.Achunike, “Solving Nigeria’s Political Problems through Good Governance: The Role of the Christian Churches”, A paper delivered at the Catholic Politics Commission Forum, Enugu Diocese on 21st August, 2014, P. 37. [↑](#endnote-ref-15)
16. () عبد الحسين جليل ألغالبي ورجاء جابر عباس, الإصلاح النقدي في نيجيريا وسياسة حذف الاصفار من النايرة, مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية, جامعة واسط, كلية الإدارة والاقتصاد, العدد 20, 2015, ص 7 . [↑](#endnote-ref-16)
17. ()Okoro A.Sunday, Deficit Financing and Trade Balance in Nigeria, International Journal of Accounting Research, Vol .1, No .2, 2013, p. 49. [↑](#endnote-ref-17)
18. ()M. Chris. Alli, The Federal Republic of Nigerian Army: The Siege of A Nation, Malthouse Press, Ikeja, 2001, p. 89. [↑](#endnote-ref-18)
19. ()Bengt Sundkler & Christopher Steed, A History of the Church in Africa ,Cambridge University Press, Cambridge, 2000, p. 85 . [↑](#endnote-ref-19)
20. ()H.C.Achunike, Op .Cit , p.36. [↑](#endnote-ref-20)
21. () صحيفة العراق,بغداد, العدد( 2452 ),23/شباط/1984 ؛ صحيفة الأنباء, الكويت, العدد (3077 ),20/حزيران/1984 . [↑](#endnote-ref-21)
22. () Franca Adaobi Ezekwe, A Historiography of Nigerian Government Image and Image Repair Efforts Since Independence :Apuplic Relation Approach, Thesis Master of Arts in Communicatin and Media Studies, Eastern Mediterranean University November 2012, p. 30 . [↑](#endnote-ref-22)
23. () Ibid , p. 30 . [↑](#endnote-ref-23)
24. () صحيفة الأنباء, الكويت, العدد (3077 ),20/حزيران/1984 . [↑](#endnote-ref-24)
25. () اليوربا احدى القبائل النيجيرية التي تقطن في الجنوب الغربي من البلاد, ويمتد موطنها الأصلي بين النيجر والداهومي (بنين حاليا) والبحر, وهي من القبائل الوثنية, الا إن عدد كبير من أبنائها اعتنقوا الإسلام والمسيحية, بتأثير المسلمين في شمال نيجيريا والمسيحيين في جنوبها, وقد بلغ عدد من اعتنقوا الإسلام أكثر من نصف السكان, وأسست تلك القبائل قديما بعض الممالك المستقلة, للمزيد من المعلومات ينظر: محمود شاكر, نيجيريا, مواطن الشعوب الإسلامية في إفريقيا(2), مؤسسة الرسالة, بيروت,1971, ص52. [↑](#endnote-ref-25)
26. () تأسست عام 1954 على يد لطيف اديجيتى وبعض الطلاب اليوربا ثم امتد نشاطها إلى شمال البلاد, تأسست أثر قرار مجمع الكنيسة الانجليزية بطرد الطلاب المسلمين من المدارس المسيحية , مما دفع الطلبة المسلمين إلى أخفاء أسلامهم و بعضهم قام بتغير اسمه, فاجتمع 40 شابا مسلما يوروبا من الدارسين في المدارس الثانوية وأسسوا هذه الجمعية, وبعد عامين تم نقل المقر إلى جامعة ايبادان, أنشأت الجمعية فروعا لها في جامعة احمد بيللو في زاريا, وكلية عبد الله بايرو في كانو, وبلغ عدد فروعها في عام 1970 في الجامعات والمعاهد 104 فرعا موزعة على ستة عشر منطقة, كان يسيطر عليها في بداية تأسيسها أفراد من القاديانية, وبزيادة الوعي الديني في أوساط الطلاب تم أبعاد أفراد هذه الطائفة من الجمعية, تدعو الجمعية إلى الألتزم بتعاليم الإسلام في نواحي الحياة كافة , وتعدَّ الإسلام الحل لجميع المشكلات التي واجهت البلاد, الى جانب ذلك قام أعضاؤها بمظاهرات في مدينة زرايا بشمال نيجيريا طالبوا بالإسلام وحده وقاموا بإحراق دستور 1979 الذي يتضمن نصوصاً عديدة تتعارض مع أحكام الإسلام, للمزيد ينظر: صبحي علي قنصوه، الدين والسياسة في نيجيريا، إشكاليات العلاقات بين النظام السياسي والواقع الديني في مجتمع تعددي، سلسلة دراسات افريقية، جامعة القاهرة, 2004، ص 41 ؛ بشير عبد الله إسماعيل, الاتجاهات العقدية الإسلامية وأثرها في المجتمع النيجيري (دراسة نظرية ميدانية ), رسالة ماجستير غير منشورة, ( جامعة امدرمان الإسلامية: كلية أصول الدين قسم العقيدة, 2007 ), ص 54 ؛

    Abdullahi Adamu Sulaim & Aminu Muʼallimu Kambari, The Activities and Challenges of Muslim Studentsʼ Society of Nigeria ( MSSN ) in Nasarawa State, Nigeria, Journal of Humaities and Social Science, Vol .19, issue .1, Ver .Vll, Jan 2014, p. 40 . [↑](#endnote-ref-26)
27. () Franca Adaobi Ezekwe, O P .Cit, p. 76 . [↑](#endnote-ref-27)
28. () Ibid, O P .Cit, p. 33 . [↑](#endnote-ref-28)
29. () Takehiko Ochiai, Personal Rule in Nigerian Military Regimes, Centre For Peace and Development Studies, Ryukoku University, 2009, p. 244 ؛ E.E.Obioha, Role of the Military in Democratic Transitions and Succession in Nigeria, International Journal of Social Sciences and Humanity Studies, Vol .8, No . 1, 2016, p. 257 . [↑](#endnote-ref-29)
30. () إبراهيم بابانجيدا :(1941- ) ولد في مينا حالياً ولاية النيجر, تدرب في مختلف المؤسسات العسكرية, شغل عدة مناصب عسكرية, في عام 1984 أصبح رئيس أركان الجيش حتى 27 أب 1985, نجح في انقلاب عام 1985 وأطاح بحكومة محمد بوهاري, أصبح رئيس للدولة والقائد للقوات المسلحة, حكم نيجيريا (1985-1993 ), كان المسؤول عن وضع برنامج التكيف الهيكلي لمعالجة الأزمة الاقتصادية إلا انه كان سبباً في معاناة النيجيريين من هذا البرنامج, كما وضع العديد من التعقيدات في الانتقال للحكم المدني, منها ألغى نتائج الانتخابات الرئاسية التي جرت في 12 حزيران 1993 تحت الضغوط اضطر لتسليم السلطة إلى حكومة انتقالية . للمزيد من المعلومات ينظر :

    Toyin Falola & Matthem M. Heaton , Op .Cit . [↑](#endnote-ref-30)
31. () M.j.Balogun, Op .Cit, p. 186 . [↑](#endnote-ref-31)
32. () عمار حميد ياسين, مشكلات الوحدة الوطنية في نيجيريا, رسالة ماجستير غير منشورة, (جامعة بغداد, كلية العلوم السياسية : 2002), ص ص 184-185 [↑](#endnote-ref-32)
33. () M.j.Balogun, Op .Cit,p. 186 . [↑](#endnote-ref-33)
34. () Wole Iyaniwure, Corruption and Military Rule in Nigeria : An Over View 1966-1999, Global Journal of Human –Socil Science : Political Science, Vol.14,issue . 4, 2014 ,p. 4 . [↑](#endnote-ref-34)
35. () Nigeria : Country Profile, Library of Congress-Federal Research Division , July 2008 ,p. 6. [↑](#endnote-ref-35)
36. () للمزيد من المعلومات حول الضرائب المفروضة على مختلف فئات الشعب والتي دخلت حيز النفاذ في السابع والعشرين من كانون الاول لعام 1987, ينظر:

    UK / Nigeria Double Taxation Agreement Signed 9 June 1987, Entered in to Force 27 December 1987 . [↑](#endnote-ref-36)
37. () Arthur Carl Levan , Op .Cit, p. 230 . [↑](#endnote-ref-37)
38. () عمار حميد ياسين, المصدر السابق, ص 185, للمزيد من المعلومات حول استغلال الحكومة العسكرية وسيطرتها على ثروات نيجيريا ينظر :

    Enakhimion Imonitie Lucky, Corruption in Nigeria, Master Thiesis, Master Programme in Economic History, School of Economics and Management , Lund University, June 2010, p p. 24-25 . [↑](#endnote-ref-38)
39. () Franca Adaobi Ezekwe, Op .Cit, P. 92 . [↑](#endnote-ref-39)
40. () ابوجا هي العاصمة الفيدرالية للبلاد انشئت عام 1976 الا انها لم تصبح جاهزة من ناحية المباني والادارة الا في عام 1991 اذ بلغ عدد سكانها حوالي 107069 نسمة, تم استبدال العاصمة لاغوس بالعاصمة الجديدة ابوجا وقد اختيرت ابوجا بسبب موقعها في وسط البلاد, ولمناخها المعتدل والمنخفض بالكثافة السكانية والتي من شانها ان تسمح للتوسع الإقليمي في المستقبل, ولإنهاء المحسوبية الإقليمية, فضلا عن الازدحام في لاغوس العاصمة السابقة وافتقارها الى المساحة التي يمكن ان تمتد عليها. للمزيد من المعلومات ينظر : محمد فاضل علي باري وسعيد ابراهيم كريدية, المسلمون في غرب أفريقيا تاريخ وحضارة، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007, 308 ؛

    Toyin Falola & Ann Genova, Op .Cit, p.8 . [↑](#endnote-ref-40)
41. () Mary D.Mai-Lafia, Op .Cit .Uint 11, p. 2 ؛ A . Chukwuemeka Onyekwelu & C.C.Maria .Chidi Onyedibe, Religious Sectarian Violence and Governance in Nigeria: Implications for Peace and Political Stability, Internatinal Journal of English Language, Literature and Humanities, Vol . ll , issue Lx, January 2015, p. 29 . [↑](#endnote-ref-41)
42. () جمال طه علي, آليات التحول الديمقراطي في إفريقيا-نيجيريا أنموذجاً, رسالة ماجستير غير منشورة, (جامعة بغداد -كلية العلوم السياسية فرع النظم السياسية والعالم الثالث :2008), ص 163 . [↑](#endnote-ref-42)
43. () خيري عبد الرزاق جاسم, تداول السلطة في نيجيريا, مجلة دراسات دولية, العدد (26), مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد, بغداد, شباط 2005, ص 63 . [↑](#endnote-ref-43)
44. () بافي ملر : (1947- ), ولد في ولاية جونجولا, تلقى تعليمه في مدرسة القديس باتريك, ومدرسة سانت ريتا, والثانوية في مدرسة فيلانوفا, دخل كلية الزراعة في كابا عام 1966, كما درس في المركز الدولي للتعليم الفني والتدريب المهني المتقدم في ايطاليا, كان الأمين العام لاتحاد طلاب الزراعة شمال نيجيريا (1966-1967), كم شغل منصب نائب رئيس سكك الحديد (1978-1979), كان نائب رئيس مؤتمر العمل النيجيري (1988-1989), خلال (1989-1994) شغل منصب رئيس مؤتمر العمل النيجيري, كان عضواً في المؤتمر الوطني الدستوري (1995) والمكتب السياسي (1986-1989) وعضواً في الجمعية التأسيسية في ابوجا. للمزيد من المعلومات ينظر :

    Toyin Ann Genova ,Op .Cit ,p p. 50-51 . [↑](#endnote-ref-44)
45. () Nigeria :a Cuntry Study /Federal Research Division , Library of Congress, Edited by: Helen Chapin Metz, 5th ed, Research Completed June 1991, Printing Washington, 1992, p p. 28 ,229 . [↑](#endnote-ref-45)
46. () Godwin Chukwudum Nwaobi, Corruption and Bribery in the Nigerian Economy, Quantitative Economic Research Bureau,P.O box 240, Gwalada, Abuja, Nigeria, West Africa .

    www.papers.ssm/so13/Delivery.cfm?abstractid=506342. [↑](#endnote-ref-46)
47. () Nigeria :a Cuntry Study /Federal Research Division , Op .Cit, P.229. [↑](#endnote-ref-47)
48. () Pita Ogaba Agbese, Military Rule and Socio Political Crises in Nigeria in Zones of Conflict in Africa : Theories and Cases, Praeger, Westport .CT, 2002 ,p. 91 . [↑](#endnote-ref-48)
49. () Ibid,p. 91 . [↑](#endnote-ref-49)
50. () لجنة الانتخابات الوطنية : هي منظمة شبه مستقلة أنشأت من قبل بابانجيدا عام 1987 لتنظيم ومراقبة جميع الانتخابات خلال الانتقال من الحكم العسكري الى الحكم المدني المقرر اجرائه لعام 1993, تتألف اللجنة من رئيس وثمانية أعضاء يتم تعينهم من قبل الرئيس, من أنشطة اللجنة تسجيل اثنين من الأحزاب السياسية لخوض الانتخابات, رئيس اللجنة همفري نوسو, أعطيت اللجنة مهمة الأشراف وفرز الأصوات, كما أنها رضخت للضغط من بابانجيدا إلغاء نتائج الانتخابات الرئاسية, وقد تم حل اللجنة من قبل ساني اباشا عام 1996, وأعيد تشكيلها من قبل اللواء عبد السلام أبو بكر. للمزيد من المعلومات ينظر :

    Toyin Falola & Ann Genova, Op .Cit, p.243 . [↑](#endnote-ref-50)
51. () Nigeria :a Cuntry Study /Federal Research Divisio ,Op.Cit, p. 230 ؛Amb.C.L Laseinde, the Role of the Federal Government of Nigeria in Providing Security Before During and After The February 2015 Electoin . [↑](#endnote-ref-51)
52. () Nigeria:a Cuntry Study /Federal Research Division ,Op.Cit, p. 230 ؛Abiodun,Nigeria Democracy and Electoral Process Since Amalgamation : Lessons from Aturbulent Past , Iosr Journal of Human Ities and Social Science (iosr –jtiss), Vol .19, Issue .10 .ver .vt, Oct 2014, p. 29 . [↑](#endnote-ref-52)
53. () Nigeria :a Cuntry Study /Federal Research Division , Op .Cit, p p. 230-231 . [↑](#endnote-ref-53)
54. () Ibid , p.231 . [↑](#endnote-ref-54)
55. () إبراهيم نصر الدين, الاندماج الوطني في أفريقيا نموذج نيجيريا, مركز دراسات المستقبل الإفريقي,القاهرة ,1997, ص 83 . [↑](#endnote-ref-55)
56. () مشهود بيولا :(1937-1989), ولد في مدينة ابيوكوتا, تلقى تعليمه في جامعة غلاسكو لدراسة المحاسبة, وهو مسلم من قبائل اليوروبا من الجنوب, ومن رجال الأعمال, كان له جهود في خدمة اللغة العربية والدعوة الإسلامية, أنشى كلية للمعلمين في ولاية سوكوتو لتدريس اللغة العربية والتربية الإسلامية لتخريج المعلمون والدعاة منها, وأنشى معهد للدراسات الإسلامية والعربية في مدينة ابيوكوتا ليكون فرعاً من جامعة عثمان بن فودي في ولاية سوكوتو, وأنشى عدة مراكز لتعليم اللغة العربية والدراسات الإسلامية, حصل على ترشيح الحزب الديمقراطي الاجتماعي الذي فاز في انتخابات 12 حزيران عام 1993, وتم إلغاء هذه الانتخابات ووضع مشهود في السجن, توفى عام 1998 في السجن. للمزيد من المعلومات ينظر : Toyin Falola & Ann Genova , Op .Cit, p. 7 . [↑](#endnote-ref-56)
57. () بشير عثمان توفا :(1947- ) ,ولد في كانو, خبير اقتصادي ورجل اعمال, عمل في شركات رويال التامين الصرف (1967-1968), تولى منصب رئيس مجلس أدارة الدولية للطاقة, كان عضوا في الحزب الوطني النيجيري (1979), وعضوا في حزب المؤتمر الجمهوري الوطني, تم ترشح في انتخابات عام 1993, أصبح عضوا في حزب كل الشعب 1998. للمزيد من المعلومات ينظر : [↑](#endnote-ref-57)
58. Toyin Falola & Ann Genova, OP.Cit, p. 246 . [↑](#endnote-ref-58)
59. () Pita Ogaba Agbese , Op. Cit , p. 91 . [↑](#endnote-ref-59)
60. () مسعود الخوند, الموسوعة التاريخية الجغرافية, ج20, النيجر-اليونان, الشركة العامة للموسوعات, بيروت,2004, ص 41 . [↑](#endnote-ref-60)
61. () إبراهيم نصر الدين, المصدر السابق, ص 86 . [↑](#endnote-ref-61)
62. () Godwin Chukw Udum Nwaobi, Op .Cit ؛ African Elections Databse , Elections in Nigeria, Political Profile.www. Elections in Nigeria . htm [↑](#endnote-ref-62)
63. () Adeyinka Adeyemi, Op .Cit,p.12 . [↑](#endnote-ref-63)
64. () الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على:

    Osimen Goddy Uwa & Ologunowa Christopher Sunday, Post –Electoral Violence in Nigeria :Lesson for 2011-2015 General Election, American Internationl Journal of Research in Humanities, Arts and Social Sciences, p. 50 . www.iasir.net [↑](#endnote-ref-64)
65. () Information Minister Col.uche Chukumerije Interview With British Broadcasting Corportion (BBc) June 30 . 1993,Vol.5,No.11, August 27, 1993, p.4 . [↑](#endnote-ref-65)
66. () هيفاء احمد محمد, العملية السياسية في نيجيريا, نيجيريا المجتمع والدولة، الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (80)، حزيران 2010, ص 7 . [↑](#endnote-ref-66)
67. () Pita Ogaba Agbes,Op .Cit ,p.92 . [↑](#endnote-ref-67)
68. () تالفت الجمعية من مجموعة غامضة برئاسة ارثرNzeribe وهي تابعة للمرشح الرئاسي توفا, دعت هذه الجمعية ببقاء بابانجيدا في منصبه,على الرغم ان حكومة بابانجيدا نفت ارتباطها بهذه الجمعية, للمزيد من المعلومات ينظر :

    Information Minister Col.uche Chukumerije Interview With British Broadcasting Corportion (BBc) June 30,Op .Cit, p. 3 . [↑](#endnote-ref-68)
69. () Ibid, p. 3 . [↑](#endnote-ref-69)
70. () عمار حميد ياسين, المصدر السابق, ص185 . [↑](#endnote-ref-70)
71. () مسعود الخوند, المصدر السابق, ص 41 . [↑](#endnote-ref-71)
72. () Onwuka Oyibo Goddey, Military in Politics in Nigeria : An Assessment, Jounal of Arts and Contemporay Society, Vol.3, March 2010 ,p. 37 . [↑](#endnote-ref-72)
73. () Information Minister Col.uche Chukumerije Interview With British Broadcasting Corportion (BBc) June 30 .Op .Cit, p. 2 . [↑](#endnote-ref-73)
74. () جمال عبد الهادي محمد مسعود وعلي لبن, المجتمع الاسلامي المعاصر, (ب) افريقيا, الوفاء للطباعة, القاهرة, 1994, ص 186 . [↑](#endnote-ref-74)
75. () نغم محمد صالح, التعددية الحزبية في أفريقيا, رسالة ماجستير غير منشورة, ( جامعة بغداد, كلية العلوم السياسية : 1997 ), ص 70 . [↑](#endnote-ref-75)
76. () جمال طه علي, المصدر السابق, ص 164 . [↑](#endnote-ref-76)
77. () خيري عبد الرزاق جاسم, التحولات الديمقراطية في افريقيا, ص 33. [↑](#endnote-ref-77)
78. () للمزيد من المعلومات حول أعداد المهاجرين النيجيرين ينظر :

    Franca Adaobi Ezekwe, Op .Cit, p.206 ؛ Toyin Falola & Matthew M.Heaton, Ahistory of Nigeria,Cambridge University Press, 2008, p. 223. [↑](#endnote-ref-78)
79. () E.Remi Aiyede, Parliament, Civil Society and Military Reform in Nigeria, Apaper Presented at the xxii World Congress of The International Political Science Association, Madrid, Spain, 8-12 July 2012 , p. 3 . [↑](#endnote-ref-79)
80. () ارنست شونيكان (1936- ), ولد في ولاية لاغوس, درس في جامعة لندن (1962), ثم في كلية هارفارد للأعمال, عمل كضابط لوزارة الأشغال العامة, ومستشار قانوني لشركة أفريقيا المتحدة ثم مدير عام الشركة (1980-1993), تم تعيينه رئيساً للحكومة الوطنية الانتقالية عام 1993 اجبر على الاستقالة من قبل الجنرال ساني اباشا. للمزيد من المعلومات ينظر : Toyin Falola & Ann Genova , Op .Cit, p. 327 . [↑](#endnote-ref-80)
81. () مسعود الخوند, المصدر السابق, ص 41 . [↑](#endnote-ref-81)
82. () المصدر نفسه, ص 42 . [↑](#endnote-ref-82)
83. () خيري عبد الرزاق جاسم, التحولات الديمقراطية في أفريقيا دراسة حالة نيجيريا, دراسات إستراتيجية, العدد ( 73 ) مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد, بغداد, 2005, ص 49 .

    **قائمة المصادر**

    **اولا :الوثائق البريطانية**

    UK / Nigeria Double Taxation Agreement Signed 9 June 1987, Entered in to Force 27 December 1987 .

    **ثانيا :الكتب**

    **الكتب العربية**

    إبراهيم نصر الدين، الاندماج الوطني في إفريقيا نموذج نيجيريا, مركز دراسات المستقبل الإفريقي, القاهرة,1997.

    جمال عبد الهادي محمد مسعود وعلي لبن, المجتمع الاسلامي المعاصر, (ب) افريقيا, الوفاء للطباعة, القاهرة, 1994.

    صباح محمود محمد, نيجيريا شيخو شيغاري والانقلاب العسكري , الجامعة المستنصرية, معهد الدراسات الأسيوية والأفريقية, سلسلة الأرشيف والتوثيق, رقم (8), بغداد, 1984.

    صبحي علي قنصوه، الدين والسياسة في نيجيريا، إشكاليات العلاقات بين النظام السياسي والواقع الديني في مجتمع تعددي، سلسلة دراسات افريقية، جامعة القاهرة, 2004.

    محمد فاضل علي باري وسعيد إبراهيم كريدية، المسلمون في غرب أفريقيا تاريخ وحضارة، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007.

    محمود شاكر, التاريخ الإسلامي, -15- التاريخ المعاصر غرب إفريقيا 1924-1992 , ط2,المكتب الإسلامي, بيروت,1997.

    ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ , نيجيريا, مواطن الشعوب الإسلامية في إفريقيا(2), مؤسسة الرسالة, بيروت ,1971.

    مسعودالخوند,الموسوعة التاريخية الجغرافية,ج20,النيجر-اليونان, الشركة العامة للموسوعات, بيروت,2004 .

    **الكتب باللغة الانجليزية**

    Bengt Sundkler & Christopher Steed, A History of the Church in Africa ,Cambridge University Press, Cambridge, 2000 .

    Franca Adaobi Ezekwe, A Historiography of Nigerian Government Image and Image Repair Efforts Since Independence :Apuplic Relation Approach, Thesis Master of Arts in Communicatin and Media Studies, Eastern Mediterranean University November 2012.

    John N.Paden , Muslim Civic Cultures and Conflict Resolution The challenge of Democratic Fedralism in Nigeria, Bookings Institution Press ,Washington ,D.C.

    Mary D.Mai-Lafia, Nigerian Governmient and Politics ,National Open University of Nigeria, school of Management Sciences, Course Gulde : MPA 841, Uiniversity of Jos, Nigeria .[www.nouedu.net/.../MPA%20841%20NIGERIAIAN%20GOVERNMENT%2](http://www.nouedu.net/.../MPA%20841%20NIGERIAIAN%20GOVERNMENT%252)

    M.j.Balogun, The Route To Power in Nigeria, A Dynamic Engagement Option for Current and A spiring Leade , Printed in the United States, 2009.

    1. Nigeria :a Cuntry Study /Federal Research Division, Library of Congress, Edited by: Helen Chapin Metz, 5th ed, Research Completed June 1991, Printing Washington, 1992.
    2. Pita Ogaba Agbese, Military Rule and Socio Political Crises in Nigeria in Zones of Conflict in Africa : Theories and Cases ,Praeger, Westport .CT, 2002.

    Toyin Falola & Ann Genova, Historical Dictionary of Nigeria, Historical Dictionaries of Africa, No . 111, U.S.A, 2009 .

    1. Toyin Falola & Matthew M.Heaton, Ahistory of Nigeria, Cambridge University Press, 2008 .
    2. Victor A.O.Adetula & Other,s, Money and Politics in Nigeria , Edited by : Victor A.O.Adetula, Printed in Abuja, 2008
    3. Y.Bradshaw & M. Wallace, Global Inequalities, Pine Forge Press, California, 1996 .

    **ثالثا : الرسائل والاطاريح الجامعية**

    **الرسائل والاطاريح الجامعية باللغة العربية**

    أزاد محمد سعيد, الانقلابات العسكرية في العالم الثالث (1946-1991), رسالة ماجستير غير منشورة, (جامعة بغداد , كلية العلوم السياسية : 1995 ) .

    . بشير عبد الله إسماعيل, الاتجاهات العقدية الإسلامية وأثرها في المجتمع النيجيري (دراسة نظرية ميدانية ), رسالة ماجستير غير منشورة, ( جامعة امدرمان الإسلامية : كلية أصول الدين قسم العقيدة, 2007 ).

    جمال طه علي, آليات التحول الديمقراطي في إفريقيا-نيجيريا أنموذجاً, رسالة ماجستير غير منشورة,(جامعة بغداد -كلية العلوم السياسية فرع النظم السياسية والعالم الثالث :2008).

    عمار حميد ياسين, مشكلات الوحدة الوطنية في نيجيريا, رسالة ماجستير غير منشورة, ( جامعة بغداد, كلية العلوم السياسية : 2002 ) .

    نغم محمد صالح, التعددية الحزبية في أفريقيا, رسالة ماجستير غير منشورة, ( جامعة بغداد, كلية العلوم السياسية : 1997 ).

    **الرسائل والاطاريح الجامعية باللغة الانجليزية**

    Arthur Carl Levan, Dictators, Democrat and Development in Nideria, Theses Doctor, Us San Diego, 2006.

    Bowstock Umaroho, A Case for Political Decentralistion in Nigeria , Athesis Master of Arts International Studies, Edo State University, School of Global Studies, Social Science and Planning, August 2006.

    Enakhimion Imonitie Lucky, Corruption in Nigeria, Master Thiesis, Master Programme in Economic History, School of Economics and Management, Lund University, June 2010 .

    Franca Adaobi Ezekwe, A Historiography of Nigerian Government Image and Image Repair Efforts Since Independence :Apuplic Relation Approach, Theses Master of Arts in Communicatin and Media Studies, Eastern Mediterranean University November 2012

    **رابعا : الدوريات**

    **1-البحوث والدراسات**

    **البحوث والدراسات باللغة العربية**

    1. خيري عبد الرزاق جاسم, التحولات الديمقراطية في أفريقيا دراسة حالة نيجيري, دراسات إستراتيجية , العدد ( 73 ) مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد, بغداد, 2005.
    2. ---- , تداول السلطة في نيجيريا , مجلة دراسات دولية , العدد (26) ,مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد , بغداد , شباط 2005 .
    3. عبد الحسين جليل ألغالبي ورجاء جابر عباس , الإصلاح النقدي في نيجيريا وسياسة حذف الاصفار من النايرة , مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية , جامعة واسط , كلية الإدارة والاقتصاد , العدد 20 , 2015 .

    هيفاء احمد محمد ، نيجيريا المجتمع والدولة ، الملف السياسي ، العملية السياسية في نيجيريا ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، العدد (80) ، حزيران 2010.

    **البحوث والدراسات باللغة الانجليزية**

    Abdullahi Adamu Sulaim & Aminu Muʼallimu Kambari , The Activities and Challenges of Muslim Studentsʼ Society of Nigeria ( MSSN ) in Nasarawa State , Nigeria ,Journal of Humaities and Social Science , Vol .19 , issue .1, Ver .Vll , Jan 2014 , p 40 .

    Olusoji George , Military Interventions in The Nigerian Politics : A Timed Bomb’ Waiting to Explode ? The Avowal of A New Management Elites , International Journal of Business , Humanities and Techndogy ,Vol.2 ,No.5 ,August 2012 .

    E.E.Obioha , Role of the Military in Democratic Transitions and Succession in Nigeria , International Journal of Social Sciences and Humanity Studies , Vol .8 , No . 1 , 2016 .

    Wole Iyaniwure , Corruption and Military Rule in Nigeria : An Over View 1966-1999 , Global Journal of Human –Socil Science : Political Science , Vol.14 ,issue . 4 , 2014 .

    A . Chukwuemeka Onyekwelu & C.C.Maria .Chidi Onyedibe , Religious Sectarian Violence and Governance in Nigeria: Implications for Peace and Political Stability , Internatinal Journal of English Language , Literature and Humanities , Vol . ll , issue Lx , January 2015.

    Abiodun , Nigeria Democracy and Electoral Process Since Amalgamation : Lessons from Aturbulent Past , Iosr Journal of Human Ities and Social Science (iosr –jtiss) , Vol .19 ,Issue .10 .ver .vt , Oct 2014.

    David Imhonopi , Leadership Crisis and Corruption in the Nigerian Public Sector : An Albatross of National Developnent ,the African Symposium:An Online Journal of the Afican Educational , Vol .13, No .1 , June 2013.

    Onwuka Oyibo Goddey , Military in Politics in Nigeria : An Assessment , Jounal of Arts and Contemporay Society , Vol.3 ,March 2010 .

    Information Minister Col.uche Chukumerije Interview With British Broadcasting Corportion (BBc) June 30 . 1993 , Vol.5,No.11 , August 27, 1993 .

    Okoro A.Sunday , Deficit Financing and Trade Balance in Nigeria , International Journal of Accounting Research , Vol .1, No .2 , 2013 .

    Osimen Goddy Uwa & Ologunowa Christopher Sunday , Post –Electoral Violence in Nigeria :Lesson for 2011-2015 General Election , American Internationl Journal of Research in Humanities , Arts and Social Sciences .

    [www.iasir.net](http://www.iasir.net)

    Peter A.Essoh & Harry Dennis Udon , Leadership and the Development Paradox in Nigeria , International Journal of Arts and Social Science , Vol.2 , No.3 , April 2014 .

    1. **الصحف والمجلات**

    العراق (بغداد) , العدد( 2452 ),23/شباط/1984.

    الأنباء (الكويت ) , العدد (3077 ),20/حزيران/1984 .

    **خامسا : الندوات والمؤتمرات**

    E.Remi Aiyede , Parliament , Civil Society and Military Reform in Nigeria , Apaper Presented at the xxii World Congress of The International Political Science Association , Madrid , Spain , 8-12 July 2012 .

    Aibu Muibi Olufemi & Others’ , Political Dispensation and Macro Economic Performance in Nigeria 1970-2009 , Mpra Munich Personal Repec Archive , Mpar Paper , No.34821 , Posted 18 , November 2011 .

    H.C.Achunike, “Solving Nigeria’s Political Problems through Good Governance: The Role of the Christian Churches”, A paper delivered at the Catholic Politics Commission Forum, Enugu Diocese on 21st August, 2014.

    Takehiko Ochiai , Personal Rule in Nigerian Military Regimes , Working Paper Series No .41 , Centre For Peace and Development Studies , Ryukoku University , 2009 .

    www.afrasia.ryukoku.as.

    **سادسا : التقارير**

    Nigeria : Country Profile , Library of Congress-Federal Research Division , July 2008 .

    [www.ioc.gov/rr/frd/cs/profiles/nigeria](http://www.ioc.gov/rr/frd/cs/profiles/nigeria)

    **سابعا : المقالات والبحوث المنشورة على شبكة المعلومات الدولية ( الانترنت )**

    African Elections Databse , Elections in Nigeria , Political Profile.

    www. Elections in Nigeria . htm

    Amb.C.L Laseinde , , the Role of the Federal Government of Nigeria in Providing Security Before During and After The February 2015 Electoin .

    [www.csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy- files/files/attachments/140714-laseinde-ppt](http://www.csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy-%20%20%20%20%20%20%20%20%20files/files/attachments/140714-laseinde-ppt)

    Godwin Chukwudum Nwaobi , Corruption and Bribery in the Nigerian Economy , Quantitative Economic Research Bureau ,P.O box 240 , Gwalada , Abuja , Nigeria , West Africa .

    [www.papers.ssm/so13/Delivery.cfm?abstractid=506342](http://www.papers.ssm/so13/Delivery.cfm?abstractid=506342)

    **Abstract**

    Nigeria suffered from political instability and military control over the government because of the weak political structure represented by the weakness of the ruling party, which could not keep pace with the aspirations of the citizens, as well as the weakness of the political leadership due to the power struggle and the tyranny of personal aspirations for national loyalty, economic , social problems, political and administrative corruption, the external factors represented by interventions from foreign parties to incite military coups because the ruling authority is not subject to its demands and ambitions, the Second Republic did not continue long as it fell to the military dictatorship again, the justification of fighting corruption administrative and bribery in state institutions and the protection of human rights, the military political practice in Nigeria became a commercial market in which to invest capital because of their control of national wealth and to strengthen their influence in power, despite the attempt of Ibrahim Babangida to restore civilian rule of the country, but his attempt was not serious, The cancellation of the results of the 1993 elections, as well as the international and internal pressure that demanded the restoration of civil rule of the country and the peaceful transfer of power. [↑](#endnote-ref-83)